

# بيع وشراء الأوراق المالية في ذات اليوم

2015

# بيع وشراء الأوراق المالية فى ذات اليوم

## بيع وشراء الأوراق المالية فى ذات اليوم

يعرف نظام "بيع وشراء الأوراق المالية فى ذات اليوم" بأنه شراء الورقة المالية وبيعها خلال نفس اليوم أى خلال نفس الجلسة وهى أحد أهم التسهيلات التى تقدمها البورصات المتقدمة لمستثمريها لزيادة سيولة وكفاءة السوق.

ويقوم المستثمرون وفقاً لهذا النظام بشراء الأوراق المالية وبيعها خلال نفس الجلسة بهدف الإستفادة من الفروق السعرية للورقة المالية خلال نفس الجلسة وهو ما يتيح لهم تحقيق أرباح سريعة فى وقت قصير والذى بدوره سوف يساهم فى زيادة كمية وقيمة التداول على هذه الورقة المالية وبالتالي زيادة سيولتها.

على الجانب الآخر فإن نظام شراء وبيع الأوراق المالية فى ذات الجلسة ما زال يمثل مصدراً للجدل بين خبراء الأوراق المالية فى العالم وذلك بسبب ما يحمله النظام من مخاطر عالية. ففي الشهور الأولى لتطبيقه من قبل المستثمر تزداد احتمالات حدوث خسارة نظراً لنقص الخبرة بأماط التحركات السعرية للأوراق وتقنيات التداول بهذا النظام بالإضافة إلى المخاطر التى يتحملها المستثمرون فى حالة احتفاظهم بالأوراق المالية دون دراسة كافية لتحركات الأسهم المتوقعة.

لذلك فإن المستثمرين الأفراد والمؤسسات الذين يلجئون لشراء الأوراق المالية وبيعها فى ذات الجلسة يجب أن يكونوا على دراية بما يلى:

- يحتاج بيع وشراء الأوراق المالية فى ذات الجلسة الى رأس مال ضخم لتحقيق ربح مناسب من التغيرات السعرية الطفيفة خلال نفس الجلسة.
- يعتبر الإستثمار وفقاً لهذا النظام مهمة صعبة وملينة بالضغط حيث تتطلب تفرغاً تاماً وتركيزاً عالياً فى متابعة التقلبات السعرية والتعرف على اتجاهات السوق واتخاذ القرارات المناسبة بناء على ذلك.
- عدم الإندفاع وراء إدعاءات الربح السريع والمؤكد للشراء والبيع خلال نفس الجلسة حيث يجب على كل مستثمر أن يراجع مصادره بعناية وحرص.
- يجب على المستثمرين وفقاً لهذا النظام أن يعدوا حساباتهم بدقة للتعرف على الربح المطلوب لتغطية تكلفة التداول حيث يمكن أن يؤدى تراكم رسوم السمسرة (العمولات) الناجمة عن تعدد عمليات البيع والشراء السريعة الى القضاء على الأرباح المتحققة.
- يمكن أن يتعرض المستثمرون عن طريق الشراء الهامشى والبيع على المكشوف لخسارة تفوق

## بيع وشراء الأوراق المالية فى ذات اليوم

استثماراتهم لذلك على المستثمر أن يتعرف على آليات الشراء بالهامش وتوقيت الوفاء لتغطية التجاوز ( Margin calls ) والمخاطر المتعلقة بعدم الوفاء بتغطية التجاوز.

- وأخيراً فعلى المستثمرين أن يتأكدوا من أن شركات بيع وشراء الأوراق المالية فى ذات اليوم مرخص لها من قبل هيئة الرقابة المالية وأن تكون من الشركات الأعضاء فى البورصة وينصح المستثمرين بأن يراجعوا تاريخ وأداء الشركات الأعضاء مع البورصة والهيئة والعملاء الآخرين.

### شراء وبيع الأوراق المالية فى ذات الجلسة فى البورصة المصرية

فى إطار سعيها لزيادة عمق وسيولة السوق قامت البورصة المصرية بوضع قواعد جديدة لتنظيم أنشطة شراء وبيع الأوراق المالية فى ذات الجلسة وفى هذا الإطار اصدرت هيئة الرقابة المالية القرار رقم 24 لسنة 2005 والذي طرح مفهوم الشراء والبيع فى ذات الجلسة لأول مرة فى سوق المال المصرى.

ووفقاً لتلك القواعد فعلى الشركات الأعضاء الراغبة فى مزاوله أنشطة شراء وبيع الأوراق المالية فى ذات الجلسة أن يحصلوا على رخصة من هيئة الرقابة المالية بالإضافة الى توافر الشروط التالية:

- إيداع مبلغ لا يقل عن 5 مليون جنيه مصرى أو 100 ألف دولار فى بنوك المقاصة أو تقديم خطاب ضمان من البنك الى شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزى بنفس المبلغ.
- تقديم نموذج إفصاح من الشركة للعملاء بمدى المخاطر الإستثمارية لهذه العمليات.
- تقديم نموذج العقد الذى يبرم بين الشركة والعميل على أن يتضمن بالتفصيل حقوق والتزامات كل طرف.

وللحفاظ على حقوق المستثمرين وحمايتهم فإنه يتم فقط تداول الأوراق المالية فى ذات الجلسة التى تتوافر فيها الشروط التالية:

- ألا يقل رأس المال السوقي للشركة المصدرة عن 100 مليون جنيه مصرى.
- ألا يقل عدد أيام التداول على السهم عن نسبة % 95 من إجمالي عدد أيام التداول.
- ألا تقل نسبة الأسهم حرة التداول عن % 10 من عدد الأسهم القائمة.
- ألا يقل عدد شركات السمسرة المتعاملة على السهم عن % 80 من عدد شركات السمسرة الحاصلة على أيا من تراخيص الأنشطة والآليات المتخصصة العاملة خلال فترة الدراسة أو % 65

- من إجمالي عدد شركات السمسرة العاملة خلال فترة الدراسة أيهما أقل.
- ألا يقل المتوسط اليومي لعدد المتعاملين على السهم عن 30 عميل خلال فترة الدراسة.
- ألا يقل معدل الدوران للسهم عن % 25 (كمية التداول / كمية الأسهم المقيدة)
- أن تكون الشركة المصدرة قد نشرت القوائم المالية عن سنة مالية كاملة على الأقل. ويستثنى من ذلك الشركات القابضة المقيدة.
- يجوز للبورصة إستبعاد بعض الأسهم في الحالات التي تراها ضرورية مثل حالات الملكية المشتركة لنسبة % 30 فأكثر. أو في حالات عدم إتزام الشركة المصدرة بقواعد وإجراءات الإفصاح أو في الحالات التي تتسم بعدم الاستقرار النسبي في أحجام وأسعار التعامل.
- إستبعاد أثر الصفقات الخاصة عند إحتساب تلك المعايير. ومراعاة التمثيل القطاعي للأوراق المالية المدرجة ضمن هذه القائمة.

وتلتزم البورصة المصرية أن تعلن على شاشات التداول الأوراق المالية المسموح لها بالتداول وفقاً لنظام شراء وبيع الأوراق المالية في ذات الجلسة وذلك قبل بدء جلسة التداول.

ويجب على العميل أن يضع أوامر البيع والشراء من خلال شركة سمسرة واحدة على ألا تتجاوز كمية التعاملات اليومية للعميل الواحد وفقاً لهذا النظام 5000 / 1 (واحد على خمسة آلاف) من عدد الأوراق المالية المقيدة للشركة بجداول البورصة.

وتلتزم شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي بتسوية العمليات التي تتم وفقاً لهذا النظام في نفس اليوم (T+0).

وأخيراً فمن منطلق الحفاظ على حقوق المساهمين واستقرار السوق ولتحقيق الفائدة لجميع المتعاملين فإن هيئة الرقابة المالية تحتفظ بالحق في إيقاف شركات السمسرة المخالفة أو تعديل قيمة التعامل اليومية لشركة السمسرة.